

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٣٠٥

الثلاثاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

الأرجنتين السيد دالوتو
 البرازيل السيد تاريسي دا فونتورا
 بنن السيد أيدوهو
 الجزائر السيد بعلي
 جمهورية تنزانيا المتحدة السيدة تاج
 الدانمرك السيدة لوي
 رومانيا السيد دومترو
 الصين السيد لي جنوا
 فرنسا السيد دلا سابلير
 الفلبين السيد مر كادو
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ماكتري سميث
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد برنسك
 اليابان السيد أوشيما
 اليونان السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-60399 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى
وسط أفريقيا

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد جان - مارك دلا سابلير، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا والممثل الدائم لفرنسا. تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أرحب بعودة أعضاء المجلس وأعضاء الأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة المفودة إلى وسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جان - مارك دلا سابلير، بصفته رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا.

السيد دلا سابلير (تكلم بالفرنسية): إن بعثة مجلس الأمن التي تشرفت برئاستها الأسبوع الماضي في خمسة بلدان في وسط أفريقيا كانت فرصة لتجديد دعم المجلس لعملية السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي.

أولا، وباسم كل المشاركين في البعثة، أود مرة أخرى أن أشكر سلطات البلدان الخمسة التي زرناها -

جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأوغندا ورواندا وتزانيا - على الترحيب الحار الذي تلقيناه في كل مكان.

إن تقرير بعثتنا متاح. وبإمكان الجميع أن يقرأوه وأن يطلعوا على التوصيات التي قدمناها إلى المجلس. وأود هذا الصباح، دون الدخول في التفاصيل، أن أسلط الضوء على نقاط معينة، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل الرئيسية التي ناقشناها مع محاورينا.

سوف أناقش أولا زيارتنا لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن كل من قابلناه يعتقد أن هناك قوة دفع نحو عملية الانتقال. وتكلم الجميع معنا عن رغبة الكونغوليين في التصويت. وفي الحقيقة، ووفقا للجنة الانتخابية المستقلة، تم تحقيق الإنجاز التاريخي المتمثل في تسجيل ٢٠ مليون ناخب. والجميع يتطلعون الآن إلى عمليات التصويت المقبلة - وهي الاستفتاء على الدستور في ١٨ كانون الأول/ديسمبر والانتخابات التشريعية والرئاسية - وستنتهي عملية الانتقال في أقل من ثمانية أشهر. وهذا التقدم جدير بالإشادة، كما أكدته اللجنة، ولكننا ذكرنا أيضا باستمرار وجود مشاكل كبيرة يجب حلها.

المشكلة الأولى تتعلق بالانتخابات. فالجدول الزمني للانتخابات ضيق. وهناك بالفعل بعض التأخير. ولقد شددت البعثة لكل واحد من محاورينا على ضرورة إجراء عمليات التصويت في مواعيدها. فمن الحتمي أن يُحترم موعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ولذلك يجب على البرلمان أن يناقش بعناية القانون الانتخابي - الذي هو عنصر أساسي في هذه العملية. ويجب إصداره في اليوم التالي لاعتماد الدستور، والذي - أكرر - قد حُدد له موعد ١٨ كانون الأول/ديسمبر. ومن الضروري بعد ذلك أن تكون الانتخابات مفتوحة للجميع. فيجب ألا يُقضى أحد أو أن يشعر بإقصائه من هذه العملية. وعلى وجه الخصوص، يجب

الجماعات المسلحة عبء، خاصة على شعب الكونغو. فالشعب اليوم هو ضحية العنف والأعمال الوحشية والنهب. وثمة واجب لاتخاذ إجراء في هذا الشأن، لكن هذه المشكلة قائمة أيضا في البلدان المجاورة.

وتقوم القوات الكونغولية الآن، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإجراءات قوية ضد الجماعات المسلحة. وتنسم هذه العمليات بالشجاعة؛ وأعتقد أنه ينبغي الإشادة بها. ولقد دارت أسئلة كثيرة حول هذا الأمر في محادثتنا. وفي إيتوري، مكّنت تلك العمليات بالفعل من تحقيق الاستقرار في الحالة هناك. وبدأت هذه العمليات في كيفوس، خاصة في فيرونغا بارك. ويجب أن تستمر.

لقد قلنا لجميع محاورينا إن ما يجب أن تفعله بلدان المنطقة، في مواجهة هذه الجماعات المسلحة، هو مواصلة تعزيز التعاون فيما بينها. وهناك بالفعل آليات قائمة - مثل اللجنة الثلاثية - وينبغي الاستفادة منها، خاصة لتبادل المعلومات. وذكرنا بأشد العبارات وضوحا بضرورة احترام الجميع لسيادة الجيران. وطلبنا أيضا من الحكومات ضمان عدم تمكّن الجماعات المسلحة من تلقي الدعم عبر الحدود. ويجب احترام حظر الأسلحة. ولا بد من عدم التسامح بعد الآن مع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، الذي يمول الاتجار بالأسلحة.

وفي بوروندي، التقينا مع حكومة جديدة انتخبت حديثا، وهي مصممة تماما على تنفيذ الإصلاحات التي جرى التعهد بتنفيذها خلال الفترة الانتقالية.

وقد هيمنت على مناقشاتنا، بشكل خاص، ثلاثة مواضيع. الموضوع الأول هو وجود الأمم المتحدة الذي أصبح الآن في موضع تساؤل. وكان دعم الأمم المتحدة حاسما في تحقيق الفترة الانتقالية في بوروندي حسيما أكد

اتخاذ تدابير للتعويض عن التأخير في تسجيل الناهجين في أقاليم إكواتور وباندونديو. ويجب أيضا على السلطات الكونغولية أن تكفل المعرفة الكاملة للمواطنين.

المشكلة الثانية هي إدماج الجيش والشرطة. فقد أحرز تقدم في تسريح المقاتلين السابقين وفي إعادة هيكلة الجيش وقوة الشرطة. ولكن يجب أن يستمر ذلك التقدم وأن يتسع نطاقه. وطلبنا من السلطات الكونغولية أن تضاعف جهودها في هذا المضمار. وفي الحقيقة، تعطل برنامج الإدماج للقوات المسلحة بعد مرحلته الأولى. إذ تم تشكيل ستة أولوية، بينما كان مخططا تشكيل تسعة أولوية، وذلك لضمان الأمن في الشرق. وكانت رسالتنا، انسجاما مع ولايتنا، أنه لم يعد هناك وقت نضيقه قبل البدء في المرحلة الثانية للإدماج. علاوة على ذلك، يجب اتخاذ تدابير لضمان تلقي الأولوية الجديدة المدججة للمعدات التي تحتاجها. ومن الضروري أيضا أن تدفع الحكومة رواتب جنودها بانتظام وبالقدر الكافي.

المشكلة الثالثة تتعلق بالحكم. لإعادة تثبيت سلطة الدولة أصبحت ذات أولوية أكثر من أي وقت مضى. ويجب تحقيقها في ظل احترام سيادة القانون. والأولوية في مجال الحكم الصالح يجب أن تنطبق على الأولوية المدججة التي ذكرتها للتو وعلى اعتماد تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المشورة والمساعدة من أجل إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد أعادت البعثة تأكيد تلك النقطة عدة مرات خلال مقابلاتها، خاصة مع رئيس الدولة، ونائب الرئيس روبيروا، ووزير الدفاع.

أنتقل الآن إلى مشكلة الجماعات المسلحة في الشرق، والتي أشار إليها كل رؤساء الدول الذين التقينا بهم باعتبارها موضوعا رئيسيا مثيرا للقلق. ففي شرق الكونغو، يدرك الآن الجميع - بدءا بالرئيس كابيلا - أن وجود

ذلك الصدد. وربما لم يفت الأوان بعد لكي تنضم الجبهة إلى عملية السلام، وما زال البعض يعتقد بإمكانية ذلك. وعلى أية حال، من غير المقبول أن تقوم الجبهة بأعمال عنف ضد المؤسسات الديمقراطية الجديدة. ونحن نفهم أن حكومة بوروندي ما زالت مستعدة لاستئناف المفاوضات. وعبر مجلس الأمن من جانبه، في العام الماضي عن استعدادة للنظر في فرض جزاءات، وقد ذكرنا محاورنا بأن هذا البديل ما زال واردا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أبدي بعض التعليقات العامة - وربما تكون ملاحظات شخصية - حول عمل المجلس، وقد دفعني إلى تكوينها نتائج هذه الزيارة.

الملاحظة الأولى ستكون عامة. فقد كانت هذه الزيارة السادسة التي قام بها مجلس الأمن إلى بوروندي خلال هذا العام. وأعتقد أن أعضاء المجلس قد حفزهم مرة أخرى شاغل النجاح في دفع عملية السلام قدما في منطقة يجب أن يستعاد الاستقرار والسلام الدائم فيها، وهذا شرط أساسي لتنميتها.

إن نجاح عملية السلام في المنطقة مهم ليس لشعوبها فحسب، وهي شعوب عانت كل هذه المعاناة، بل مهم أيضا لتعزيز التعاون على أرضية ثابتة بين بلدان المنطقة. وهذا التعاون في مختلف المحافل، ولا سيما في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، له أهمية حاسمة في سياق الاستقرار.

واسمحوا لي أن أضيف أن النجاح في جهودنا المشتركة في وسط أفريقيا يتعدى في أهميته المنطقة دون الإقليمية؛ بل أعتقد، في حقيقة الأمر، أنه مهم بالنسبة إلى أفريقيا كلها. وهذا يجد ذاته يفسر حقيقة أن المجلس يقوم بزيارة المنطقة في كل عام، على مدى ست سنوات، حسبما أعتقد. وهو يفسر الدعم الكبير الذي يوفره المجتمع الدولي

ذلك رئيس الدولة وجميع المسؤولين الذين اجتمعنا بهم. ولكن الفترة الانتقالية أنجزت الآن، وبطبيعة الحال يطرح السؤال حول فك ارتباط البعثة، أو سحب وجودها العسكري على الأقل. وقد تحدثنا مطولا مع محاورنا حول هذا الموضوع، وحسب ما فهمت هناك اتفاق على انسحاب تدريجي. هذا ما قالت السلطات في بوروندي وهذا هو المبدأ ذو الصلة بالموضوع.

ويجب أن تتفق الأمم المتحدة والسلطات الشرعية في البلد على خطة محددة وعملية لفك الارتباط التدريجي، وذلك على أساس الاحترام الكامل لسيادة بوروندي - أكدت البعثة على ذلك مرارا وتكرارا في اجتماعاتها - ولكنها أيضا عبرت عن شواغلها إزاء بناء السلام وهو موضوع تردد طرحه مرارا في المنطقة دون الإقليمية.

ويتعلق الموضوع الثاني بدور المجتمع الدولي في إطار استراتيجية الخروج. يجب أن تكون هناك عملية انتقال ناجحة من حفظ السلام إلى بناء السلام. وفي ما يتجاوز الانسحاب التدريجي لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، قلنا لسلطات بوروندي أننا نرغب في إجراء حوار، في ظل أفضل الظروف الممكنة، مع المجتمع الدولي من أجل العثور معا على أفضل السبل لمساعدة بوروندي.

ويبدو لي أن منتدى الشركاء الذي أسس قبل شهرين في نيويورك، سيكون الإطار الطبيعي لهذا الحوار. ولكننا نعتقد أيضا - وقد عبر عن هذه الرغبة بالإجماع كل أعضاء البعثة - أنه ينبغي إنشاء لجنة بناء السلام بأقصى سرعة ممكنة. وأثناء محادثتنا، أشرنا مرارا إلى الفوائد التي ستجنيها بوروندي من إنشاء تلك اللجنة.

وأخيرا، هناك مسألة جبهة التحرير الوطني. وهو موضوع يشغل بال الجميع؛ وجرى الحديث عنه في جميع المحادثات التي أجريناها. وكانت هناك خيبة أمل كبيرة في

ننظر في تحديد الولاية، أن نفكر فعلا بالتغيرات التي نحتاج إلى إجرائها وتكييفها. وبطبيعة الحال لا نقصد هنا التغيير بهدف التغيير، حيث في كثير من الأحيان ينبغي تحديد الولاية بدون تغيير. ولكن يبدو لي أننا نحتاج إلى تعزيز قدرة المجلس على التكيف.

وأود أن أختتم بتوجيه الشكر إلى زملائي في المجلس الذين شاركوا في البعثة على الثقة التي منحوني إياها أثناء زيارتنا كلها، وعلى تحملهم عبء العمل الكبير الذي ألقته على كاهلهم في أغلب الأحيان، ولكن بعد موافقتهم بالطبع.

وبالنيابة عن جميع أعضاء البعثة، أشكر إدارة عمليات حفظ السلام وفريق أمانة المجلس الذي جرى تعزيزه بغية إنجاز المهمة وتلبية احتياجات الأمن والسوقيات والاتصالات. فبدون أفراد الفريق، بدون كاروليني مكاسكي وبيل سوينغ، اللذين ينبغي الإشادة بهما على العمل الذي قاما به، وبدون أفراد الفريق الموجودين على الأرض لمساعدة مجلس الأمن، لم يكن باستطاعتنا إنجاز المهمة بنجاح في فترة زمنية بالكاد بلغت أسبوعا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير دلا سابلير على إحاطته الإعلامية.

أود مرة أخرى أن أعرب باسم المجلس عن الامتنان والتقدير لجميع أعضاء بعثة مجلس الأمن التي قادها باقتدار كبير السفير دلا سابلير، على الطريقة التي مارسوا بها مسؤولياتهم الهامة نيابة عن المجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله، وسيبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

لهذه العملية. ونعلم أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي يضمنان ما يزيد على ٢٣ ٠٠٠ رجل وامرأة في الميدان. وأعتقد أنه في كلتا الحالتين - وهذا عنصر إيجابي، وقد وجدته فعلا يبعث على الاطمئنان - توجد سياسة واضحة لدى المجتمع الدولي، وهي سياسة موحدة في هذا المجال بشكل لافت.

وهناك أمر آخر يبعث على الارتياح، وهو حقيقة أن عمل المجلس ينعكس في الميدان من خلال الأنشطة الدبلوماسية المستمرة، والتي تجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار اللجنة الدولية لمصاحبة الانتقال، وهي تجد ذاتها كيان انتقالي. وأشار إلى ذلك لأنني أعتقد أن أهميته تتعدى البعد دون الإقليمي. ومن الممكن تطبيق ذلك في مناطق أخرى، ككوت ديفوار مثلا، حيث تم مؤخرا إنشاء الفريق العامل الدولي.

وبالتالي، يمكن للمرء أن يرى أن مجلس الأمن الذي أيد هذه المجموعات، وفي العديد من الأحيان أنشأها، كان قادرا على التكيف والتطور. وأصبح المجلس أقرب إلى الميدان الآن مما كان عليه في أي وقت مضى. وأعتقد أن هذا تطور إيجابي. وحقيقة أن زميلنا كيترو أوشوما انتقل من كينشاسا إلى القرن الأفريقي، ليساعدنا على إجراء تقييم أفضل للحالة، هو مثال على هذا التطور، وفي اعتقادي أنه ينبغي لنا أن نستمر في تعزيز هذا التوجه.

واسمحوا لي بأن أبدي ملاحظة عامة أخرى. لقد تغير حجم وولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال السنوات الخمس الماضية لكي تراعي على نحو أفضل الحالة في الميدان وتتغلب على العيوب والنواقص. واليوم نحتاج مع السلطات في بوروندي إلى النظر في الانسحاب التدريجي. ويبدو لي أنه ينبغي لنا، بمساعدة الأمين العام والسيد غينو وفريقه، وكما اقتضى الأمر عندما